

تقرير معلومات

(1)

معاناة قطاع غزة

تحت الحصار الإسرائيلي

إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

طبعة مزيدة ومنقّحة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



تقرير معلومات

(1)

معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي

رئيس التحرير
د. محسن صالح

مدير التحرير
ربيع الدنّـان

هيئة التحرير
باسم القاسم
محمد جمّال



قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

Information Report (1)
The Suffering of Gaza Strip
under The Israeli Siege
Prepared By:
Information Department, Al-Zaytouna Centre
Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh
Managing Editor:
Rabie el-Dannan
Second Edition 2009

الطبعة الثانية
2009 م – 1430 هـ

بيروت – لبنان
ISBN 978–9953–500–26–3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب: 5034–14، بيروت – لبنان
تلفون: +961 1 80 36 44
تلفاكس: +961 1 80 36 43
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف
الحارث عدلوني

طباعة
Golden Vision sarl +961 1 362987

المحتويات

مقدمة

في أعقاب فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في 2006/1/25، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة شدّدت "إسرائيل" حصارها على قطاع غزة، كما تمكنت من حشد التأييد الدولي حول شروطها الرامية إلى إخضاع حركة حماس والمقاومة الفلسطينية المتمثلة بالآتي:

أولاً: الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود.

ثانياً: التخلي عن سلاح المقاومة ونبذ "العنف".

ثالثاً: الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل".

لاقت هذه الشروط رفضاً قاطعاً ليس فقط من قبل حماس، بل رفضتها أيضاً العديد من فصائل المقاومة الفلسطينية الإسلامية والوطنية. وعلى الرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإعلان حماس احترامها للاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع "إسرائيل"، استمر الحصار الإسرائيلي والدولي للقطاع، وعلى الرغم من صدور قرار عن وزراء الخارجية العرب برفع الحصار إلا أن شيئاً من ذلك لم ينفذ.

وبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2007/6/15، شددت "إسرائيل" حصارها البحري والبري والجوي على القطاع، وأعلنت غزة "كياناً معادياً"، وأغلقت المعابر الحدودية للقطاع، ومنعت أهالي غزة من الدخول أو الخروج من القطاع، ومنعت دخول البضائع إلى القطاع إلا ما يسد رمق سكان غزة، وهددت بقطع الوقود عن قطاع غزة.

بعد إطلاق عملية السلام مرة أخرى في مؤتمر أنابوليس Annapolis الذي عقد في 2007/11/27، ومع بداية العام 2008، قام الرئيس الأمريكي جورج بوش George Bush بجولة إلى المنطقة زار خلالها رام الله و"إسرائيل"، وبعد انتهاء بوش من زيارته،

شنت "إسرائيل" هجمات عسكرية على قطاع غزة سقط خلالها من جراء القصف ما يقارب 60 شهيداً حتى منتصف كانون الثاني/ يناير 2008. وأشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في 2008/5/15 إلى أن 326 شخصاً قُتلوا في قطاع غزة منذ بداية العام 2008، منهم 56 طفلاً[1]. وفي 2008/6/19 وافقت فصائل المقاومة الفلسطينية بوساطة مصرية على الالتزام بتهدئة مدتها ستة أشهر قابلة للتمديد مع الجانب الإسرائيلي. غير أن "إسرائيل" لم تلتزم بشروط اتفاق التهدئة المعلنة؛ إذ خرقت الاتفاق 195 مرة، حسب إعلان سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي[2]، وبلغ عدد الشهداء الذين سقطوا في قطاع غزة خلال فترة التهدئة 6/19-2008/12/19، 22 شهيداً[3].

أما فيما يخص معابر القطاع فأمر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك Ehud Barak في 2008/1/18 بـ "إقفال كل المعابر" مع قطاع غزة[4]، كما قطعت "إسرائيل" الوقود بشكل كامل عن القطاع في 2008/1/20.

وهكذا أصبح قطاع غزة محاصراً كلياً؛ فجميع المعابر مغلقة في وجهه، وقد ترك القرار الإسرائيلي بوقف تزويد القطاع بالوقود أثراً بالغاً على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والصحية، والتعليمية، وانهارت جميع القطاعات الاقتصادية بشكل تام، وتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة. وحسب تقديرات اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، تقدّر الخسائر الشهرية المباشرة التي يتكبدها قطاع غزة منذ منتصف حزيران/ يونيو الماضي بـ 45 مليون دولار شهرياً[5].

ويشار هنا إلى أن احتياجات قطاع غزة حسب تقديرات الأمم المتحدة تقدّر بنحو 900 شاحنة أسبوعياً لتلبية الاحتياجات الأساسية، منها 625 شاحنة مساعدات غذائية أساسية ومواد طبية، و275 شاحنة للمواد الضرورية الأخرى[6]. وقد كان الناطق باسم وكالة الأونروا UNRWA في قطاع غزة عدنان أبو حسنة قد كشف في 2007/11/19 أن الحصار يزيد من الأعباء التي تواجهها الأونروا، حيث إن أكثر من 70% من سكان القطاع، هم لاجئون فلسطينيون وبالتالي تصبح الوكالة عنواناً رئيسياً لهم[7].

وعلى الرغم من أن اتفاق التهدئة في 2008/6/19، المشار إليه أعلاه قد تضمن فتح المعابر، إلا أن "إسرائيل" لم تلتزم بذلك، واستمرت في اتباع سياسة الخنق الاقتصادي للقطاع.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير هو عبارة عن تقرير معلوماتي حول ما تعرضت له جميع القطاعات الاقتصادية والصحية والاجتماعية والتعليمية من خسائر، جراء الحصار المفروض على قطاع غزة.

أولاً: الوضع الاقتصادي

قضت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي مع نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2008، في ظل الحصار الإسرائيلي– الدولي المحكم، على ما تبقى من أسس الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة. وكانت صحيفة الجارديان البريطانية The Guardian قد ذكرت في نهاية العام 2007 أن عدد الذين يعتمدون في معيشتهم على المساعدات الدولية في قطاع غزة بلغ قرابة 1.2 مليون فلسطيني، يمثلون نحو 85% من سكان القطاع، كما أن هناك نحو 80 ألف فرصة عمل قد فقدت خلال الأشهر الخمسة الأولى للحصار[8]. وقد قامت وكالة الأونروا في 2008/4/24 بوقف تزويد المساعدات الغذائية إلى 650 ألف لاجئ في قطاع غزة لمدة أربعة أيام بسبب نفاد الوقود اللازم لتشغيل شاحناتها ومراكزها المنتشرة في كافة مناطق قطاع غزة[9]. وحسب تقرير إحصائي للجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة صادر في 2008/11/25؛ فقد بلغ عدد من يتلقون المساعدات الغذائية من الأونروا في القطاع 750 ألفاً، توقفت الوكالة الدولية عن تقديم المساعدات لهم منذ 2008/11/4 بسبب إغلاق المعابر[10].

ومنذ فرض الحصار عمدت "إسرائيل" إلى تقليص كميات الوقود الواردة لقطاع غزة تدريجياً، وتسبب هذا التقليص بإغلاق محطات الوقود في القطاع والبالغ عددها 450 محطة. كما توقفت 90% من السيارات الخاصة في القطاع عن العمل، وبقيت حوالي 15% فقط من خدمات النقل العام تعمل[11].

وقد أظهرت جمعية "مسلك مركز للدفاع عن حرية الحركة" خرق الدولة الإسرائيلية لقرارات المحكمة العليا الإسرائيلية، إذ أن كمية المحروقات التي تم إدخالها للقطاع، أقل مما أقرته المحكمة العليا.

جدول رقم (1): نقل الوقود لقطاع غزة ما بين 2008/4/6 و2008/5/10[12]

	معدل الطلب لخمسة أسابيع (باللترات)*	الكمية التي أمرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بنقلها بخمسة أسابيع (باللترات)	الكمية الفعلية التي تم نقلها في الأسابيع الخمسة الأخيرة (باللترات)	نسبة الكمية الواردة بالنسبة للكمية المطلوبة
بنزين	2,000,000	377,000	151,000	%8
سولار	7,000,000	4,000,000	1,000,000	%15
سولار صناعي	17,500,000	11,000,000	7,636,000	%43

* يعتمد حساب الطلب للسولار والبنزين على الكميات التي طُلبت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2007، قبل بدء القيود على نقل المحروقات. الطلب للسولار الصناعي هو الكمية المطلوبة لتشغيل محطة التوليد بشكل كامل.

ويشير تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان–غزة، يرصد إغلاق معابر قطاع غزة في الفترة من 2008/6/26 وحتى 2008/10/31 ، إلى أن معبر ناحل عوز أغلق لمدة 41 يوماً بشكل كامل أمام واردات القطاع من الوقود، وبنسبة 32% من إجمالي أيام الفترة، فيما فتح جزئياً 87 يوماً ولفترات محدودة، وبنسبة 68% من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير. وسمحت سلطات الاحتلال بتوريد كميات محدودة من إمدادات المحروقات من كل من السولار الصناعي لمحطة توليد الكهرباء في غزة، والسولار، والبنزين، وغاز الطهي[13].

جدول رقم (2): كميات الوقود الواردة إلى قطاع غزة خلال الفترة من 2008/10/31-6/26[14]

الشهر	البنزين (لتر)	النسبة من الاحتياجات الفعلية	السولار (لتر)	النسبة من الاحتياجات الفعلية	الغاز (طن)	النسبة من الاحتياجات الفعلية	وقود الطاقة (لتر)
تموز/ يوليو	511,480	%13.7	4,486,990	%41.3	4,109.04	%37.8	10,754,100
آب/ أغسطس	584,640	%15.7	6,159,950	%56.7	4,325.59	%39.8	11,999,230
أيلول/ سبتمبر	652,400	%18.1	7,513,720	%71.5	4,728.33	%45	14,383,090
تشرين الأول/ أكتوبر	546,700	%14.6	4,876,520	%44.9	4,178.27	%38.5	14,706,720
الإجمالي	2,295,220	%14.6	23,037,180	%51	17,341.23	%39.6	51,843,140

وكانت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة قد ذكرت بأن معبر ناحل عوز، الذي يتم عبره توريد الوقود لمحطة توريد الكهرباء والاستخدامات المنزلية، والصناعية والعامة، قد أغلق منذ 2008/11/4، وبالتالي نفد المخزون في محطة توليد الكهرباء، وتوقفت المحطة كلياً عن العمل مما نتج عنه أزمة خطيرة في غاز الطهي، وباقي أصناف الوقود، الأمر الذي أثر سلباً على سير الحياة لدى المواطن الفلسطيني[15].

وأوضح تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (أوتشا) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs-Occupied Palestinian Territory (OCHA-OPT)، في 2008/12/17 حول تأثير الحصار على قطاع غزة بأن المعابر العاملة بقيت مغلقة خلال معظم الأيام من تشرين الثاني/ نوفمبر، باستثناء إدخال كميات محدودة من الغذاء والوقود الصناعي،

وعلف الحيوانات وبعض السلع الأساسية الأخرى بشكل متقطع[16].

وبسبب الحصار، تطور اقتصاد الأنفاق البديل على الحدود بين مصر وغزة، وقامت حركة حماس بتنظيم ووضع تعليمات مقيدة. وقد وفرت الأنفاق السلع التي لم تكن متواجدة في الأسواق؛ مما سمح ببعض النشاطات الاقتصادية، إلا أنها آلية غير مستدامة أو مضمونة ولا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تحل محل العمل المنتظم للمعابر[17].

وهنا سوف نتطرق إلى فروع الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة التي تأثرت بالحصار المفروض على قطاع غزة على الشكل التالي:

1. القطاع الخاص:

ذكر تقرير صادر عن أوتشا أن القطاع الخاص في قطاع غزة، الذي يولد 53% من كافة فرص العمل، كان المتضرر الأكبر من الإغلاق ونقص المواد الخام وفرص الأعمال التجارية. فقد تم بشكل مؤقت تسريح أكثر من 75 ألف عامل من مجموع 110 آلاف عامل في القطاع الخاص، بسبب إغلاق المعابر، وأغلقت أغلبية الأعمال التجارية الخاصة[18].

وأشار تقرير صادر عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة في 2008/3/9، إلى أن القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في قطاع غزة انخفضت منذ فرض الإغلاق الشامل على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007، لتصل إلى معدل 11% من قدرتها الكاملة. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن أكثر من 43% من مؤسسات القطاع الخاص قامت بوقف أنشطتها التجارية بالكامل في حين أن أكثر من 55% من تلك المؤسسات خفضت أنشطتها التجارية بنسبة تتجاوز 75%[19]. وذكر جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في قطاع غزة، أن رجال الأعمال الفلسطينيين تكبدوا خلال الأشهر الست الأولى للحصار خسائر بقيمة 100 مليون دولار، بسبب

منع "إسرائيل" إدخال البضائع التي يستوردونها، مشيراً إلى أن "إسرائيل" ألغت مشاركة غزة في الكود الجمركي، الأمر الذي يعني أن أحداً في القطاع لن يستطيع أن يستورد أو يصدر أية مواد[20].

وأكد رجل الأعمال المهندس علي أبو شهلا أن القطاع الخاص تلقى ضربة أصابته بالشلل التام؛ حيث توقف عن العمل كنتيجة مباشرة لعدم إدخال المواد الخام، وشطب كود غزة الجمركي والحصار الذي يعاني منه كافة سكان القطاع، والذي كان من نتيجته إغلاق ما يقارب أربعة آلاف مصنع ومؤسسة، وتوقف حوالي 150 ألف عامل عن العمل[21].

2. القطاع الصناعي:

قدّر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية الخسائر الشهرية للقطاعات الصناعية في قطاع غزة منذ منتصف حزيران/ يونيو 2007 بنحو 15 مليون دولار[22]، أي ما مجموعه 277.5 مليون دولار تقريباً حتى نهاية العام 2008، فيما أشارت بيانات صادرة من القطاعات الاقتصادية إلى بلوغ الخسائر في 2008/3/9 أكثر من 200 مليون دولار[23]. فقطاع الصناعة في غزة يعتمد بشكل شبه كامل على المواد الخام المستوردة. وبالمقابل فإن معظم السلع المصنعة لم يتم تصديرها إلى الخارج، وبالتالي فإن إغلاق المعابر أسهم بشكل فعلي بإقفال العدد الأكبر من المنشآت الصناعية في قطاع غزة، فوفق ما صرح به علاء الأعرج، مستشار رئيس وزراء الحكومة المقالة في غزة للشؤون الاقتصادية، أن الحصار الإسرائيلي وعدم دخول المواد الخام أدى إلى إغلاق ما نسبته 96% من المنشآت الصناعية البالغة 3,900 مؤسسة أو مصنع أو ورشة[24]، وهو ذات الرقم تقريباً حسب آخر التقارير الإحصائية الصادرة عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة،التي أشارت إلى إغلاق ما نسبتة 97% من أصل 3,900 مصنع وورشة عمل، وتوقف الباقي بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الغاز والوقود، مما أضاف 35 ألف عامل إلى قائمة البطالة[25].

وأقدمت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في 2008/3/18 على تدشين "مقبرة رمزية" لمئات المصانع التي تم إغلاقها في قطاع غزة بفعل الحصار المفروض على القطاع[26].

وأشار تقرير آخر صادر عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني إلى أن من أبرز المظاهر الناتجة عن حصار قطاع غزة، إغلاق نحو 3,500 منشأة صناعية وحرفية، وتوقف 600 مصنعاً للخياطة عن العمل، وكذلك توقف 95% من الورش الهندسية، إضافة إلى توقف 80% من مصانع الأثاث، فيما توقفت جميع المشاريع الإنشائية، ومشاريع وكالة الأونروا[27]. وذكر جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في قطاع غزة في تقرير للجنة، أن إغلاق المنشآت الصناعية والتجارية أدت إلى إضافة 65 ألف شخص إلى جيش العاطلين عن العمل[28]. وحسب الإحصاءات الخاصة بالاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، فقد أدى الحصار إلى انضمام أكثر من 140 ألف عامل في هذا القطاع إلى أعداد العاطلين عن العمل، في حين أن عدد العاملين في القطاع الصناعي حالياً لا يتجاوز أكثر من 1,500 عامل[29].

وأشار رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين علي الحايك، إلى أن 80 رجل أعمال من أصحاب المصانع هاجروا إلى بلدان عربية، واستأنفوا فرادى أو عبر شراكات نشاطهم الصناعي[30].

3. القطاع الزراعي:

يعدّ القطاع الزراعي إلى جانب الصناعة من الأنشطة المهمة التي يعتمد عليها سكان قطاع غزة، إذ يُسهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد المحلي من حيث القيمة المضافة والتشغيل. وأثّر إغلاق المعابر بشكل مباشر على القطاع الزراعي، حيث حدّ من استيراد المستلزمات الإنتاجية مثل الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية، وأعاق تصدير المنتجات الزراعية.

وذكر تقرير أوتشا المشار إليه أعلاه، أن قطاع غزة يضم ما مجموعه 70 ألف دونم من الأراضي الزراعية يمكنها إنتاج 280 ألف إلى 300 ألف طن من المنتجات الزراعية في العام، وثلث هذه المنتجات تكون عادة محاصيل للتصدير. ويوفر القطاع الزراعي وظائف دائمة ومؤقتة لأكثر من 40 ألف مواطن في غزة (بما يمثل 12.7% من القوى العاملة) ويوفر الغذاء والحياة المعيشية لربع السكان في قطاع غزة[31].

وذكر ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية الفلسطينية، في تقرير أعده حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في محافظات غزة نتيجة إغلاق المعابر، أن استمرار إغلاق المعابر يهدد مواسم الزراعات التصديرية، مما يعرض أكثر من 80% من المحاصيل الزراعية للتلف، بسبب عدم السماح بدخول الأدوية الزراعية والأسمدة وغيرها من المستلزمات الزراعية[32].

وحسب تقرير أوتشا الصادر في 2008/12/17 حول تأثير الحصار على غزة؛ فإن ما يقارب 40 ألف فرصة عمل مؤقتة ودائمة فقدت في قطاعات الصيد والزراعة. وذهب التقرير إلى أن نقص قطع الغيار والقيود المفروضة من قبل الجيش الإسرائيلي على حرية الصيد، وتدهور الحياة البحرية نتيجة إلقاء مياه الصرف الصحي إلى البحر يعتبران من العوامل الرئيسية التي تؤثر في قطاع الصيد. وأوضح التقرير بأن الحظر المفروض على الصادرات ونقص المدخلات الأساسية أدى إلى شلل أجزاء كبيرة في قطاع الزراعة. وتشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة أن 70% من الأراضي الزراعية في غزة لا يتم ريّها حالياً، وقد أدى ذلك إلى عملية تدريجية من التصحر. إضافة إلى ذلك، فإن تكرار الاجتياحات الإسرائيلية إلى غزة أدى إلى تدمير الأراضي والمحاصيل والمعدات ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى المناطق الزراعية الواسعة القريبة من المنطقة العازلة. وقد دفع ذلك نقص العلف للماشية وغاز الطهي بالمزارعين وأصحاب مزارع الدواجن إلى إنفاق الكثير من الطيور[33].

وحتى 2008/3/2 قدر حجم خسائر مزارعي التوت الأرضي بحوالي 11 مليون و250 ألف دولار موزعة على 450 مزارعاً، وخسائر مزارعي الزهور بحوالي خمسة ملايين دولار موزعة على 60 مزارعاً[34].

وكان تقرير صادر عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار أشار إلى أن استمرار إغلاق المعابر يكلف القطاع الزراعي خسائر كبيرة تتجاوز حسب التقديرات الأولية منذ منصف شهر حزيران/ يونيو 2007 وحتى نهاية شباط/ فبراير 2008 مبلغ 85 مليون دولار.

إلا أنه وحسب بيانات وزارة الزراعة فإن معدل الخسائر اليومي نتيجة عدم قدرة المزارعين على تصدير منتجاتهم يبلغ 150 ألف دولار يومياً[35]، وهو ما يعني أن مجمل الخسائر الناتجة عن عدم القدرة على التصدير خلال السنة الأولى من الحصار بلغت حوالي 54 مليون دولار تقريباً.

4. القطاع التجاري:

تعطلت حركة التجارة الداخلية والخارجية في قطاع غزة بسبب الحصار المفروض عليه، حيث أصيب قطاع الاستثمار في محافظات غزة بانتكاسة كبيرة. ويُذكر أن أغلب الشركات التجارية في قطاع غزة التي تعتمد في عملها على عقود مع شركات خارجية أصبحت وحيدة دون شركاء، نتيجة لتوقف العمل مع الشركات التي هاجر الكثير منها إلى الخارج، في حين سُحبت رؤوس الأموال من الشركات الفلسطينية خشية تأثرها بالجمود الاقتصادي بسبب الحصار[36].

وأشار التقرير الذي أعده ماهر الطباع إلى أن الخسائر المباشرة لقطاع المستوردين والتجار نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ منتصف حزيران/ يونيو 2007 وحتى 2007/11/10 بلغت 25 مليون دولار. موضحاً أن نحو ألفي مستورد فلسطيني تكبدوا خسائر فادحة تقدر بحوالي خمسة ملايين دولار شهرياً بسبب تراكم الحاويات في الموانئ الإسرائيلية[37]. وأشارت الإحصاءات الأولية في 2008/3/9 إلى أن أكثر من 43% من مؤسسات القطاع الخاص قامت بوقف أنشطتها التجارية بالكامل في حين أن أكثر من 55% من تلك المؤسسات خفضت أنشطتها التجارية بنسبة تتجاوز 75%[38].

وأدى إغلاق المعابر التجارية في قطاع غزة إلى تعطل 90% من قطاع النقل التجاري؛ حيث يعتمد قطاع النقل على حركة البضائع الواردة والصادرة[39]، واقتصر العمل إثر ذلك على نقل حمولة المساعدات الإنسانية والبضائع الواردة إلى معبر صوفا، ومعبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) بشكل خاص؛ علماً بأن عدد الشاحنات الواردة لا يزيد عن 100 شاحنة يومياً، في حين أن معبر المنطار (كارني) كان يتعامل في الاتجاهين مع نحو 500 شاحنة يومياً لنقل البضائع الواردة والصادرة. وبعد إغلاق معبر صوفا في 2007/10/28، تم تقليص عدد الشاحنات المسموح بدخولها إلى 30 شاحنة يومياً.

وحسب اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة فإن المعابر التجارية، ومنذ الحصار المشدد الذي فرض منذ 2007/6/14، مغلقة بشكل عام وما يدخل منها من احتياجات المواطنين تتراوح نسبته من 10% إلى 15% من احتياجات قطاع غزة، والتي تقدر بـ 600 شاحنة يومية، ومنذ 2008/11/4 أغلقت "إسرائيل" المعابر بشكل تام دون السماح لأي كميات تذكر من الدخول، حتى كمية الـ 15% المسموح بها[40].

كما تراجع أداء القطاع المصرفي في محافظات غزة بنسبه 60%، ونفذت السيولة النقدية من البنوك[41]، حيث تعطلت عمليات نقل الشيكات والأموال السائلة إلى غزة، وتوقفت الاعتمادات المستندية نتيجة توقف الاستيراد والكفالات الخاصة بالمشاريع، واقتصر عمل البنوك على أنشطة السحب والإيداع والتحويلات، وأصبحت البنوك تعمل بأقل من 40% من طاقتها، وتفاقمت المشكلة نتيجة قطع البنوك الإسرائيلية تعاملاتها مع البنوك الفلسطينية، وأصبحت معظم البنوك في محافظات غزة لا تمتلك السيولة النقدية من العملات المختلفة، ومهددة بإغلاق أبوابها أمام المراجعين والمودعين[42]، وبذلك نرى التأثير المباشر والمترابط بين قطاع النقل والتجارة والقطاع المصرفي.

ونتيجة القيود المفروضة من قبل سلطات الاحتلال على التحويلات المالية بالشيكل إلى قطاع غزة فقد اضطرت وكالة الأونروا في 2008/11/19 إلى أن تعلق برنامج مساعداتها المالية لـ"حالات الفقر الشديد" من لاجئي القطاع. ويذكر تقرير أوتشا

بأن الأونروا تحتاج إلى مبلغ 270 ألف شيكل (أي ما يعادل 75,271 دولار أمريكي تقريباً) يومياً لدعم ما معدله ألفي شخص[43].

5. القطاع السياحي:

تراجع قطاع السياحة في قطاع غزة بشكل كبير جداً، وأصبح مشلولاً شللاً كاملاً، وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر على الإفلاس، نتيجة إغلاق المعابر وانعدام حرية السفر، وضياع موسمي العمرة والحج. وقال لؤي شبانة، إن النشاط الفندقي في قطاع غزة شهد تراجعاً خلال العام 2007 فيما يخص عدد النزلاء وليالي المبيت مقارنة مع العام 2006، حيث انخفض عدد النزلاء في الفنادق بنسبة مقدارها 38.3%، أما ليالي المبيت فقد انخفضت بنسبة مقدارها 17.6%[44].

وذكر ماهر الطباع أن الضرر أصاب أصحاب الفنادق السياحية والبالغ عددها 12 فندقاً سياحياً، وتدنت نسبة الإشغال إلى الصفر نتيجة لإغلاق المعابر، وتأثرت المطاعم السياحية والبالغ عددها 25 مطعماً سياحياً، وأصبحت جميعها مهددة بالإغلاق نتيجة عدم تغطية المصاريف الجارية اليومية. وتوقف العمل في مشروع إنشاء فندق الموفنبك Mövenpick Hotel، الذي تنفذه في غزة شركة المشتل للمشروعات السياحية، والذي يعدّ من أهم المشاريع الاستثمارية السياحية في محافظات غزة، وتبلغ تكلفة إنشائه حوالي 35 مليون دولار، وأصبح الفندق جاهزاً بنسبة 97%، وكان من المفترض أن يتم استيعاب أكثر من 300 موظف وعامل في الفندق في المرحلة الأولى للافتتاح. كذلك توقف العمل في مشروع الشاليهات المنفذ من قبل شركة المشتل والذي يتكون من 160 شاليه على شاطئ بحر غزة، في المنطقة المقابلة للفندق، وبتكلفة تقدر بحوالي تسعة ملايين دولار[45]!!.

6. قطاع الإنشاءات والمقاولات:

لم يكن حال قطاع الإنشاءات والمقاولات أحسن حالاً من القطاعات السابقة، فقد عانى هذا القطاع نتيجة إغلاق المعابر ومنع إدخال المواد الخام، ومن بينها مواد

البناء مثل الإسمنت الصلب والحديد. فقد ذكر تقرير صادر عن أوتشا أن كافة مشاريع البنية التحتية العامة ومشاريع الصيانة قد توقفت، بما في ذلك المشاريع الممولة من المساعدات الخارجية، ومشاريع البناء الخاصة ومشاريع الوزارات والبلديات، بسبب إغلاق المصانع ونقص مواد البناء[46]. كما أُغلقت كافة مصانع البناء (13 مصنع بلاط، و30 مصنع إسمنت، و145 مصنع رخام، و250 مصنع طوب)؛ مما سبب فقدان 3,500 وظيفة[47].

وأشار مركز المعلومات الوطني الفلسطيني إلى أن إغلاق المعابر في قطاع غزة أدى إلى توقف قطاعات الصناعات الإنشائية نهائياً عن العمل، مما أدى إلى تعطل 18 ألف عامل والتأثير على قطاع الإنشاءات[48]. وتقدر قيمة توقف المشاريع الإنشائية بأكثر من 350 مليون دولار أمريكي. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوقف كافة عقود الإنشاء للبنى التحتية مثل تأهيل الشوارع والمياه والصرف الصحي، وبقيمة تقديرية 60 مليون دولار أمريكي. فيما أوقفت وكالة الغوث الدولية برامج إيجاد فرص عمل بلغت قيمتها 93 مليون دولار، ويستفيد منها بشكل مباشر أكثر من 16 ألف شخص[49]. وذكر ماهر الطباع، في تقريره الاقتصادي الشامل حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني، أن جميع مشاريع البناء والتطوير التي تنفذها الأونروا قد توقفت، وهي تشكل مصدر دخل لما يزيد عن 121 ألف شخص[50].

وحسب آخر التقارير في هذا الشأن فقد أغلق ما نسبته 97% من شركات المقاولات في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي[51].

7. البطالة:

ذكر وزير الزراعة في الحكومة الفلسطينية المقالة محمد رمضان الآغا أن نسبة البطالة في قطاع غزة ارتفعت معدلاتها إلى أكثر من 85%، نتيجة استمرار الحصار المفروض على القطاع، نسبة العاملين في مجال الزراعة منهم تصل إلى 75%[52]. في حين ذكر ماهر الطباع أن معدلات البطالة في غزة ارتفعت إلى أعلى مستوياتها حيث قُدرت بنحو 75%[53].

وحذر تقرير صادر عن أوتشا من أن استمرار عزل قطاع غزة عن العالم الخارجي يهدد الاقتصاد المحلي، مشيراً إلى إفلاس مئات المشاريع التجارية بسبب منع الاستيراد والتصدير، وإلى أن آلاف العمال فقدوا عملهم بسبب انهيار قطاع البناء، وأن مشاريع بناء بقيمة 370 مليون دولار أمريكي تم تعليقها إلى أجل غير مسمى[54]. وأشار تقرير أوتشا حول تأثير الحصار على قطاع غزة إلى أن البطالة ارتفعت من 32.3% في الربع الثاني من عام 2007 إلى رقم قياسي (49.1%) في الفترة نفسها من العام 2008. وإن البطالة القصرية لما يزيد عن 100 ألف شخص من القادرين على العمل تعتبر إحدى العوامل الرئيسية لأزمة الكرامة الإنسانية الحالية[55]. بينما يشير تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في 2008/11/25 إلى وجود 140 ألف شخص عاطل عن العمل في القطاع جراء إغلاق المعابر والحصار المستمر منذ عامين[56].

8. الفقر:

ارتفعت معدلات الفقر في قطاع غزة بشكل كبير جداً بعد إغلاق المعابر، ليبلغ مستويات غير مسبوقة، حيث يشير تقرير صادر عن أوتشا، إلى أن ثماني عائلات من كل عشر عائلات تعيش تحت خط الفقر البالغ 594 دولاراً أمريكياً للأسرة في الشهر الواحد، وهو ارتفاع كبير مقارنة بمستويات العام 2005 عندما كانت النسبة 63.1%. ومن بين هؤلاء، توجد نسبة تصل إلى 66.7% من الأسر تعيش في فقر مدقع، أي أقل من 474 دولاراً أمريكياً في الشهر. ويلفت التقرير الانتباه إلى أن مستويات الفقر في قطاع غزة تزيد بنسبة 30% على المستويات في الضفة الغربية[57].

فيما أشارت تقديرات البنك الدولي إلى أنه نتيجة للحصار، ارتفعت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر من 35% مع نهاية عام 2006، إلى أكثر من 67% مع نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2007[58]. في حين ذكر تقرير أعدته اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة أن 80% من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر[59].

ثانياً: المعابر

تشكل المعابر البرية في قطاع غزة المتنفس الوحيد للقطاع، والمخرج الوحيد لسكانه. فهو يرتبط بالعالم الخارجي عن طريق ستة معابر، تسيطر مصر على معبر وحيد منها، وهو معبر رفح الذي يربط بين القطاع وجمهورية مصر العربية، أما المعابر الخمسة الباقية فتربط القطاع مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وتسيطر "إسرائيل" على هذه المعابر الخمسة سيطرة كاملة. والمعابر الستة هي:

1. معبر بيت حانون "إيريز":

يقع هذا المعبر شمال قطاع غزة، ويعدّ بوابة للعمال، فعبره ينتقل العمال من القطاع إلى الضفة الغربية و"إسرائيل"، كما كان مخصصاً لمرور التجار وما يسمى بالشخصيات المهمة. أغلقت "إسرائيل" المعبر بشكل كامل بعد أحداث غزة في حزيران/ يونيو 2007، ولم تسمح إلا بمرور موظفي المؤسسات الأجنبية، وبعض الحالات الصحية الحرجة[60].

2. معبر ناحل عوز:

يقع معبر ناحل عوز شرق مدينة غزة، وهو عبارة عن موقع عسكري خصصته "إسرائيل" كمحطة لضخ الوقود والغاز إلى قطاع غزة، وتشتمل نقطة العبور على خزانات للوقود والغاز متصلة بشكل مباشر بأنابيب ترتبط بـ"إسرائيل". وتجدر الإشارة إلى أن قطاع غزة يحتاج يومياً في الوضع الطبيعي 350 ألف لتر من السولار، و120 ألف لتر من البنزين، و350 طناً من الغاز، و350 ألف لتر من السولار الصناعي لتشغيل محطة الكهرباء[61].

3. معبر المنطار "كارني":

يقع معبر المنطار شرق مدينة غزة ويعدّ المعبر التجاري الأساسي للقطاع، حيث يربطه مع الضفة الغربية و"إسرائيل" والعالم الخارجي، ويمثل المعبر شريان الحياة

للمواطنين الفلسطينيين، وهو معد ليستوعب ما حجمه 400 شاحنة يومياً، إلا أنه شهد بعد أحداث غزة إغلاقاً كاملاً بوجه عمليات التصدير. أما فيما يتعلق بعمليات الاستيراد فقد شهد عمليات تشغيل محدودة، سمح خلالها بإدخال الدقيق وأعلاف للحيوانات[62].

4. معبر صوفا:

يقع معبر صوفا جنوب قطاع غزة، وهو مخصص أصلاً لاستيراد مواد البناء، إلا أن "إسرائيل" خصصته بعد تشديد الإغلاق على القطاع كبديل ثانوي لمعبر المنطار، لاستيراد الاحتياجات الإنسانية. وعلى الرغم من ذلك فإن المعبر عمل بشكل جزئي وغير منتظم[63].

5. معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم":

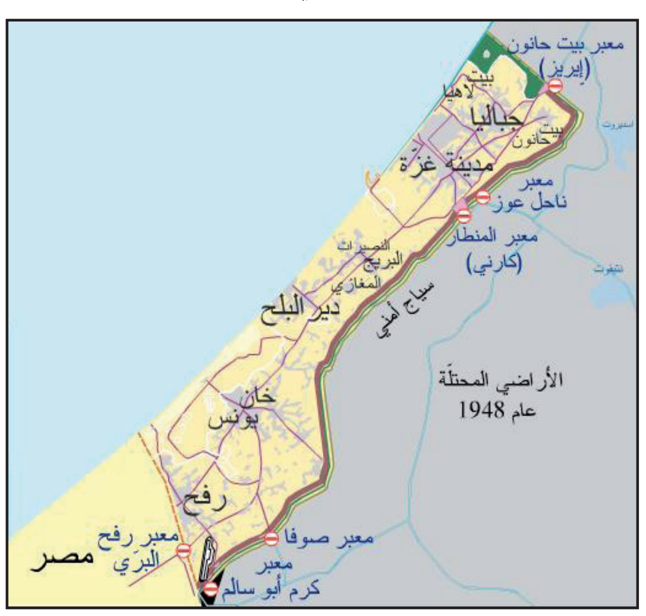
يقع معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع غزة، وهو مخصص لاستيراد البضائع من مصر عبر "إسرائيل"، واعتمده الاحتلال لاستيراد محدود للبضائع ذات الطابع الإنساني. وذكر تقرير صادر عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار أنه خلال سبعة شهور تلت تشديد الحصار في منتصف حزيران/ يونيو 2007، سمحت "إسرائيل" بإدخال ما معدله 17 شاحنة يومياً من هذا المعبر[64].

6. معبر العودة "رفح":

يقع معبر رفح جنوب قطاع غزة ويربطه مع جمهورية مصر العربية، وهو المعبر الوحيد المخصص لحركة الأفراد خارج القطاع، كما أنه مجهز لنقل البضائع، إلا أنه لم يُستخدم لهذه الغاية بسبب الرفض الإسرائيلي لذلك. وقد شهد المعبر بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية عمليات إغلاق متكررة، وفي أعقاب أحداث غزة في 2007/6/15 أُغلق بشكل تام؛ مما أدى إلى تعطيل حركة الأفراد عبره، وأعاق خروج المرضى لإتمام العلاج في الخارج، وأعاق خروج الطلاب لإكمال

دراستهم خارج القطاع، ومنع دخول أكثر من ستة آلاف مواطن كانوا خارج القطاع في أثناء أحداث غزة. وتجددت أزمة المعبر مع موسم الحج حيث مُنع 2,200 حاج من مغادرة القطاع ومن العودة إليه، إلا بعد جهود من الحكومة الفلسطينية المقالة والمملكة العربية السعودية ومصر[65].

خريطة المعابر في قطاع غزة



7. أثر إغلاق المعابر على دخول المواد الغذائية:

خلّف إغلاق المعابر مع قطاع غزة أثراً بالغ الخطورة على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للقطاع، نظراً لتأثر دخول المواد الغذائية بذلك الإجراء، فعلى سبيل المثال، ذكرت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار أن تقديرات برنامج الأغذية العالمي أشارت إلى أنه في الفترة ما بين 2007/10/1 – 2007/11/4، تمت تلبية حوالي 41% فقط من احتياجات الواردات من الأغذية والمواد التجارية، مشيرة إلى وجود نقص

كبير في المواد الأساسية؛ مثل القمح والزيت النباتي ومنتجات الألبان وحليب الأطفال. وطبقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإنه من بين 62% من الأسر التي صرحت عن انخفاض في الإنفاق، تحدّثت 39.5% منها عن تخفيض إجمالي على شراء الغذاء، مما أدى إلى تخفيض بنسبة 98% في شراء اللحوم وانخفاض بنسبة 86% في شراء منتجات الألبان. ولفتت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار إلى أن التقديرات تشير إلى أن قطاع غزة يستهلك يومياً أكثر من 867 طناً من الدقيق، و153 طناً من السكر، و110 أطنان من الأرز، و75 طناً من الزيوت، و49 طناً من البقوليات[66].

ويشير تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلى أنه وخلال الفترة الممتدة ما بين 2007/10/1 – 2007/11/10، لم يسمح الاحتلال الإسرائيلي إلا بمرور المواد الغذائية الأساسية وبشكل متقطع؛ فعلى سبيل المثال، سمحت سلطات الاحتلال خلال تلك الفترة بفتح معبر المنطار استثنائياً لمدة 10 أيام فقط، لإدخال حبوب القمح والدقيق والأعلاف[67].

ونتيجة لإغلاق معبر المنطار فقد تعرض قطاع غزة لأزمة إنسانية، فقد شهدت أسواق القطاع نقصاً حاداً في المواد الغذائية الأساسية، واختفت أعداد كبيرة من الأصناف الغذائية، وشهد قطاع غزة ارتفاعاً في أسعار العديد من السلع والمواد الغذائية والضرورية. إذ يشير تقرير صادر عن مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان إلى أن نسبة ارتفاع الأسعار خلال ستة أشهر، نتيجة الحصار المشدد منذ منتصف حزيران/ يونيو 2007، تراوحت ما بين 30% – 1,000%، حسب توفر المخزون من البضائع المعروضة. وفيما يلي بعض الأمثلة على الارتفاع الحاد للأسعار[68]:

جدول رقم (3): بعض الأمثلة على الارتفاع الحاد للأسعار في قطاع غزة

السلعة	الوزن/ العدد	قبل الإغلاق في 2007/6/15		بعد مرور 6 أشهر من الإغلاق	
		السعر بالدولار*	**السعر بالشيكل**	**السعر بالدولار**	**السعر بالشيكل**
اللحم	كيلو واحد	9.92	38	15.67	60
الدجاج	كيلو واحد	-	-	2.35	9.5
الدقيق	شوال (50 ك)	23.50	90	35.25	135
السكر	شوال (50 ك)	28.72	110	30.03	115
زيت الزيتون	جالون (1 لتر)	4.96	19	5.48	21
الشاي العادي	كيلو واحد	4.70	18	6.79	26
الفول	شوال (25 ك)	22.85	87.5	32.64	125
الحمص	كيلو واحد	1.31	5	1.57	6
الإسمنت	شوال (50 ك)	4.18	16	52.22	200
الإسمنت الأبيض	شوال (50 ك)	10.44	40	70.50	270
الغاز المنزلي	أسطوانة (14 ك)	10.44	40	15.40	59
البنزين	لتر واحد	1.34	5.13	1.57	6
السولار	لتر واحد	0.78	3	1.31	5
الكاز الأبيض	لتر واحد	0.78	3	1.31	5
علبة السجائر	علبة واحدة	2.61 - 1.31	10 - 5	7.83 - 3.92	30 - 15
علبة المعسل	علبة حجم صغير	0.52	2	6.01	23

* سعر صرف الدولار الأمريكي 3.83 شيكل.

ويشير تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول إغلاق المعابر خلال الفترة 6/26–2008/10/31 إلى أن معبر المنطار، وهو المعبر التجاري الرئيسي، قد أغلق لمدة 106 أيام إغلاقاً كلياً، وبنسبة 83% من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير، فيما فتح جزئياً لمدة 22 يوماً فقط، وبنسبة 17% للسماح بتوريد كميات محدودة من الأعلاف والحبوب. وأغلق معبر صوفا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لمدة 45 يوماً إغلاقاً كلياً، وبنسبة 35% من إجمالي الفترة، بينما فتح جزئياً، ولساعات محدودة، ولمدة 83 يوماً، وبنسبة 65% من إجمالي أيام الفترة، لإدخال السلع الأساسية وبعض المساعدات الإنسانية إلى القطاع. وأغلق معبر كرم أبو سالم، المخصص لتوريد المساعدات الإنسانية إلى القطاع، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لمدة 88 يوماً بشكل تام، وبنسبة 69% من إجمالي الفترة، فيما فتح جزئياً لمدة 40 يوماً فقط، وبنسبة 31% من إجمالي أيام الفترة، سمحت خلاله سلطات الاحتلال بإدخال السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وذلك بعد استمرار إغلاقه لأكثر من أربعة شهور بشكل متواصل[69].

وأكد رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار النائب جمال الخضري أن سلطات الاحتلال لم تسمح خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 بفتح معابر غزة أمام البضائع والمساعدات الإنسانية سوى مرة واحدة أدخلت من خلالها 10% من احتياجات القطاع من المواد الغذائية الأساسية. وأضاف أنه خلال ستة أشهر من اتفاق التهدئة لم تعمل المعابر إلا بأقل من 35% من طاقتها الدنيا، موضحاً أن ملامح الأزمة تتجلى بشكل واضح في إغلاق أكثر من 70% من مخابز القطاع أبوابها بسبب نفاد الدقيق وغاز الطهي اللازم لتشغيل معظمها[70].

ثالثاً: الأوضاع الصحية

يعاني سكان قطاع غزة من أوضاع صحية صعبة نتيجة الحصار الذي فرض على القطاع منذ منتصف شهر حزيران/ يونيو 2007، عقب سيطرة حركة حماس عليه؛ وتسبب تقليص كميات الوقود الواردة إلى القطاع إلى توقف أكثر من 60% من سيارات الإسعاف التابعة لوزارة الصحة عن العمل[71] والبالغ عددها 225 سيارة إسعاف[72]، مما أثر سلباً وإلى حد كبير على تقديم الخدمات الصحية في قطاع غزة. وعمد أهالي القطاع إلى استخدام زيت الطهي كبديل عن الوقود بالرغم من تحذيرات المختصين في مجال الصحة وحقوق الإنسان من خطورة استخدام زيت الطهي كوقود لتشغيل السيارات والذي ينذر بكارثة بيئية وصحية[73].

ونتج عن هذا الحصار تداعيات خطيرة على الوضع الصحي لسكان قطاع غزة، نوجزها في ما يلي:

1. فقر الدم:

أشار تقرير صادر عن منظمات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية، وزعه أوتشا في 2008/1/22، إلى تدهور جودة الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال سنة 2007 نتيجة القيود التي تفرضها "إسرائيل" على حرية حركة الفلسطينيين، موضحة أن 34% من الفلسطينيين يعانون من غياب الأمن الغذائي، مع وجود نسبة 12% إضافية يتهددها الخطر ذاته. وعزا التقرير مشاكل التغذية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى النقص في الفيتامينات والمعادن الضرورية للجسم[74].

وتظهر دراسة مسحية قامت بها الأمم المتحدة في الربع الأول من عام 2008 أن 56% من السكان في غزة لا يتمتعون بالأمن الغذائي، وذلك مقارنة بـ 53% في عام 2006. وهذا يعني أن ما يقارب 45 ألف مواطن في غزة لا يتمتعون بالأمن الغذائي منذ عام 2006 وأنهم بحاجة إلى مساعدات غذائية[75].

وأشارت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقرير لها إلى أن ما يزيد على 46% من أطفال القطاع يعانون من أعراض فقر الدم، وسوء التغذية جراء عجز ذويهم العاطلين عن العمل عن تأمين ما يلزم أبناءهم من غذاء مناسب في ظل الحصار. وأوضحت الهيئة أن "العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل على أهل غزة عبر منع دخول إمدادات الوقود والغاز والمواد الطبية، أسهم في تردي الأوضاع الصحية لدى الأطفال وأوصلها إلى معدلات كارثية غير مسبوقة"[76].

بينما أشارت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة إلى وجود نقص حاد في المطاعيم اللازمة للأطفال، مما يتسبب في نقص المناعة وانتشار الأمراض. وذكرت أن 60% من أطفال غزة مصابين بأمراض سوء التغذية وفقر الدم، وأكثر من ثلث ضحايا الحصار هم من الأطفال[77].

وكانت جمعية أرض الإنسان، التي تُعنى بمتابعة حالات فقر الدم ونقص العناصر الغذائية في غزة، قد كشفت في دراسة لها، أن 62% من أطفال غزة ممن تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وثلاث سنوات مصابون بفقر الدم[78].

ووفقاً للدراسة يعاني 10.4% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهراً من قصر القامة بسبب سوء التغذية. وقال المشرف الفني على الدراسة الدكتور عدنان الوحيدي "إن فقر الدم الناجم عن سوء التغذية يؤدي إلى نقص نمو الجسم عند الأطفال، ويضعف تحصيلهم العلمي، ويقلل المناعة لديهم"[79].

وفي الموضوع نفسه أكد الدكتور صلاح الرنتيسي، مدير دائرة صحة المرأة بوزارة الصحة في غزة، أن عدم تمكن غالبية الأمهات الحوامل من تناول المواد الغذائية الضرورية مثل الحليب واللحوم والأسماك بات يشكل خطراً عليهن وعلى أجنتهن[80].

وأضاف أن العديد من حالات التشوه الخلقي بين المواليد ظهرت مؤخراً بسبب انتشار فقر الدم وسوء التغذية بين النساء الحوامل، لافتاً إلى أن الأطفال حديثي الولادة يعانون من خلل في بنية العظام وتشكيلة الحوض، وإعاقات ونقص حادّ في أوزانهم[81].

وحسب تقرير أوتشا: "يعاني المواطنون من مصاعب في الوصول إلى الرعاية الصحية، خاصة الرعاية الصحية للنساء الحوامل، بسبب عوامل كثيرة، من ضمنها إضراب موظفي الرعاية الصحية، مشاكل في الوصول إلى الخدمات بسبب الإغلاق وتدهور الظروف الاقتصادية"[82].

2. المرضى والوفيات على الحواجز وحالات المنع من السفر:

ذكر بيان صادر عن منظمة الصحة العالمية في 2007/12/6 أن الوضع الصحّي في قطاع غزة يعاني مخاطر كبيرة بسبب الحصار المفروض عليه منذ حزيران/ يونيو 2007. وأوضح البيان أن "إسرائيل" رفضت منح 713 مريضاً من غزة تصاريح للخروج من القطاع للعلاج منذ ذلك الوقت، من أصل 4,074 مريضاً تقدّموا بطلبات للحصول على تصاريح سفر لأسباب طبية. وأضاف البيان أن نسبة الممنوعين من السفر ازدادت من 10.7% إلى 22.9% في الفترة بين حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر 2007[83]. وأشار الناطق باسم اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، رامي عبده في 2008/5/19 أن "إسرائيل" رفضت منح تصاريح لـ 1,285 مريضاً للعلاج خارج قطاع غزة خلال العام 2008[84]. ولفت عبده إلى أن ما نسبته 31% من المرضى الممنوعين من العلاج في الخارج هم من الأطفال دون سن الـ 15 عاماً[85].

وذكر تقرير أوتشا بأن نسبة المرضى الذين لم يتمكنوا من العبور بسبب رفض طلباتهم أو إعاقتهم من قبل سلطات الاحتلال ارتفع بشكل كبير من 9.8% في عام 2006 إلى 22.5% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2008، أي 2,691 مريضاً يعانون من أمراض السرطان والقلب وحالات مرضية صعبة أخرى لم يتمكنوا من الحصول على العلاج اللازم[86].

وقد أشارت وزارة الصحة التابعة للحكومة الفلسطينية المقالة في غزة إلى وجود 450 مريضاً بالسرطان في القطاع، 35% منهم أطفال، و25% منهم نساء، يعانون إما من عدم السماح لهم بالسفر لتلقي العلاج أو استكماله، أو من غياب الأدوية جراء منع

"إسرائيل" دخول الدواء إلى القطاع[87]. ولفت خميس النجار، رئيس القطاع الصحي بلجنة فك الحصار البرلمانية بالمجلس التشريعي الفلسطيني، إلى وجود نحو 70 حالة سرطان جديدة كل أربعة أشهر تحتاج للعلاج بالخارج، وأشار إلى أن نحو 320 مريضاً يعانون من الفشل الكلوي، ويحتاجون إلى غسل دم ثلاث مرات في الأسبوع، ولا يستطيعون ذلك بسبب تعطل 79 جهاز غسل من أصل 99 جهازاً، لافتاً إلى وجود نحو 400 حالة مريض بالقلب شهرياً، توفي منهم 75 لعدم تمكنهم من السفر للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو المصرية[88].

كما يتهدد خطر الموت قائمة كبيرة من المرضى من أصحاب الأمراض الخطيرة والمزمنة في قطاع غزة، جراء عدم تلقيهم العلاج بسبب عدم توفر الأدوية، ومنعهم من مغادرة القطاع لتلقي العلاج، نتيجة الحصار الإسرائيلي المشدد، وإغلاق كافة معابر القطاع منذ عدة أشهر، وأعلنت مصادر طبية فلسطينية في غزة في 2008/6/3 أن عدد ضحايا الحصار الإسرائيلي بلغ 178[89]. بينما أعلنت وزارة الصحة المقالة في 2008/12/22 أن عدد ضحايا الحصار من المرضى بلغ 273[90].

3. الأدوية:

اضطرت وزارة الصحة في الحكومة المقالة نتيجة حصار غزة للإعلان في 2007/10/21 عن إغلاق غرف العمليات في مستشفيات القطاع؛ نظراً لنفاد غاز النيتروز اللازم لتخدير المرضى. وأكد الناطق باسم الوزارة، خالد راضي، أن "إسرائيل" أبلغت الشركة الوسيطة التي تقوم باستيراد الغاز ونقله إلى غزة بقرار منع إدخال الغاز لأسباب أمنية[91].

وأعلنت نقابة الصيادلة والأطباء في قطاع غزة في 2008/1/3، نفاد 450 صنف دواء نتيجة الحصار[92]. في حين أشار تقرير أوتشا إلى أنه خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2007، لم يتوافر لدى وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة سوى 25.2% من الأدوية الضرورية، ونحو 34% من المستلزمات الطبية الضرورية[93].

وأشار تقرير صادر عن الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة حول الأوضاع الصحية لسكان غزة في ظل الحصار المفروض عليها، إلى أن الأدوية والمستلزمات الطبية في قطاع غزة تعرضت للنقص الحاد كمّاً ونوعاً، نتيجة الحصار والإغلاق الذي تفرضه "إسرائيل" على القطاع؛ حيث منعت قوات الاحتلال إدخال أكثر من 100 صنف دواء، مما أدى إلى موت عدد كبير من المرضى، كما أن هناك 160 صنفاً من الأدوية على وشك النفاد، بجانب تعطل أكثر من 100 جهاز طبي بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة لإصلاحها[94].

وأشارت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في 2008/11/25 إلى أن الأدوية الأساسية تعاني من نقص أكثر من 40% من الأصناف، وخاصة لمرضى ارتفاع ضغط الدم والقلب والربو والسكري والأمراض المزمنة الأخرى، إلى جانب نقص الأدوية المكملة وخاصة لمرض السرطان والفشل الكلوي والكبدي. كما يوجد نقص في المستهلكات الطبية وتشمل لوازم الغيار والعمليات والتعقيم بما فيها الأدوات الجراحية اللازمة للعمليات الطارئة والعادية، وهنالك نقص أكثر من 30% فيها. ويوجد نقص في المحاليل والأصباغ ولوازم المختبرات اللازمة لتشخيص كثير من الأمراض، ويترتب على تأخر التشخيص مضاعفات للمرضى، وقد بلغت نسبة النقص أكثر من 40% لأجهزة المختبرات العاملة بنظام الديجتال (الرقمي). وأضاف التقرير أن هناك نقص في قطع الغيار واللوحات الإلكترونية والتي تعطل الأجهزة بشكل كامل، ومنها أجهزة قياس نسبة الغازات في الدم اللازمة للعناية المركزة لحضانات الأطفال والكبار[95].

وأوضح د. معاوية حسنين، مدير الإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة الفلسطينية المقالة، أن ما يزيد عن 40% من صيدليات قطاع غزة باتت فارغة من الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية للمرضى وخاصة مرضى السرطان الذين يحتاجون للأدوية بصورة ضرورية، وأضاف بأن 200 صنف دواء غير موجود في مستشفيات القطاع، وكذلك 95 صنف غير موجود بتاتاً في قطاع غزة. وأكد على أن "تكدس أعداد المرضى المزمنين الذين يحتاجون للدواء بصورة دائمة أمثال مرضى السرطان

والكلى والفشل الكلوي والدم والكبد الوبائي ولا تتوفر لهم الأدوية" من شأنه أن يهدد حياتهم في ظل ارتفاع أعداد ضحايا الحصار من المرضى[96].

وذكر وزير الصحة في الحكومة المقالة باسم نعيم، في مؤتمر صحفي عقده في مدينة غزة في 2008/12/26، أن من ضمن الأدوية التي نفدت من مستشفيات القطاع أدوية مرضى السرطان والكبد والقلب وغسيل الكلى ومحاليل الأطفال، و255 صنفاً من المهمات الطبية التي تستعمل في غرف العمليات والعناية المركزة وأقسام الطوارئ. وأوضح أنه تمّ تخفيض إجراء العمليات الجراحية داخل مستشفيات القطاع إلى النصف، وتقليص عدد حالات المبيت بهدف ترشيد الاستهلاك والإبقاء على موارد الوزارة المتبقية لأكبر فترة ممكنة، بعد نفاد معظم الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية. وأكد نعيم أن هناك كارثة صحية يعيشها قطاع غزة جراء استمرار الحصار والعدوان الإسرائيلي، لافتاً إلى تعطل جهاز قسطرة القلب الوحيد في قطاع غزة نتيجة عدم إدخال قطع الغيار اللازمة لصيانته[97].

4. المياه وخدمات الصرف الصحي:

أما في ما يخص كميات المياه الصالحة للاستعمال، فقد أشارت منظمات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية في تقرير لها إلى أن الأرقام سجلت في عام 2007 هبوطاً في مستويات توفر المياه مقارنة بعام 2006. وتقدر كمية المياه الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما مجموعه 75 لتراً للفرد في اليوم الواحد (65.3 لتراً في الضفة الغربية و80.5 لتراً في قطاع غزة)، وهي تشكل نصف الكمية التي يحتاجها الفرد في اليوم الواحد حسب المقاييس العالمية، والمقدّرة بـ 150 لتراً[98].

غير أن الوضع شهد تدهوراً كبيراً في قطاع غزة منذ مطلع سنة 2008، إذ ذكر المهندس عماد صيام، المسؤول في بلدية غزة، في 2008/1/21، أن معظم آبار المياه الرئيسية التي تستخدم للشرب والأغراض المنزلية في قطاع غزة توقفت عن العمل؛ بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وعدم توفر الوقود اللازم لمولدات الكهرباء التي

تستخدم في ضخ المياه. وحذّر صيام من وقوع كارثة بيئية في غزة، جراء عدم تمكن البلدية من ضخ مياه الصرف الصحي إلى الأحواض المخصصة لها[99]. وذكر المهندس منذر شبلاق، رئيس مصلحة مياه الساحل، أن 20 بئر مياه، من أصل 140 بئراً في قطاع غزة، غير متصلة بالكهرباء ولا تعمل نهائياً لعدم وجود الوقود، بينما الـ 120 بئر المياه المتصلة بالكهرباء تعمل بشكل جزئي، وأن 95% من هذه الآبار لا تحتوي على الوقود[100]. وأشار أوتشا في تقرير له، إلى أن محطة توليد الطاقة في غزة باتت تنتج 55 ميغاواط من أصل 80 ميغاواط، مما يسبب انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة. كما أن مصلحة المياه تسلمت ما يقرب من ثلث الوقود التي تحتاجه لعملياتها الاعتيادية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة، و لم تتسلم أي كمية خلال شهر نيسان[101]. كما أكدت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار أن نحو 70% من العائلات في قطاع غزة باتت لا تصلها مياه الشرب سوى مرة واحدة كل خمسة أيام أو أكثر[102].

وأشار تقرير أوتشا بتاريخ 2008/12/17 بأن انقطاع الكهرباء والنقص الحاد للوقود وقطع الغيار للمولدات الاحتياطية أدى إلى أضرار في جزء من نظام المياه والصرف الصحي. ما يقرب من 80% من آبار مياه غزة تعمل حالياً بشكل جزئي والجزء الآخر لا يعمل. ونتيجة لذلك، تتوفر المياه إلى ما يزيد عن نصف سكان غزة لبضعة ساعات فقط في الأسبوع[103].

وكانت عميرة هاس، مراسلة الشؤون الفلسطينية في صحيفة هآرتس، قد أشارت في تقرير للصحيفة بتاريخ 2007/11/7، إلى أن القطاع المائي في قطاع غزة تأثر بسبب الاعتداءات الإسرائيلية، نتيجة انخفاض كمية الكهرباء التي يزود بها القطاع إثر قصف "إسرائيل" لمحطة الطاقة الكهربائية فيه، حيث يعدّ قطاع المياه المستهلك الأكبر للطاقة في القطاع، وتقدّر حاجته بحوالي 25 ميغاواط من أصل 240 ميغاواط يحتاجها القطاع. ويشير التقرير إلى تأثر نحو 135 بئراً منتشرة في أرجاء القطاع تمد الناس بالماء، بتقليص إمدادات الكهرباء والسولار، موضحاً أن شبكة المياه تحتاج إلى 150 ألف لتر سولار في الشهر، في حين تحتاج شبكة المجاري إلى 100 ألف لتر. وذلك

في الوقت الذي حصلت فيه شركة المياه التابعة لبلديات الساحل، التي توفر خدمات المجاري والمياه في القطاع، في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 على 60 ألف لتر سولار فقط، بسبب تقليص كميات الوقود التي تبيعها "إسرائيل" للقطاع. وهو ما أدى إلى إلزام شركة المياه بإعطاء الأولوية لشبكة المجاري على حساب شبكة المياه. ويضيف التقرير أنه نتيجة حظر "إسرائيل" دخول المواد الخام وقطع الغيار الضرورية لأعمال الصيانة، فإن مياه المجاري في غزة تتعرض لتكرير بالحد الأدنى فقط قبل تحويلها إلى المياه المستهلكة، بسبب وجود عدة أعطال غير بسيطة، كانت لا تزال بدون إصلاح في محطة تكرير المياه في القطاع[104].

رابعاً: التعليم

شهد قطاع التعليم في قطاع غزة خلال العام الدراسي 2007/ 2008 العديد من الضربات التي تركت أثراً سلبياً على المسيرة التعليمية في غزة، وعلى الشعب الفلسطيني في مجمله؛ فقوات الاحتلال الإسرائيلي التي استهدفت القطاع خلال هذا العام لم تتورع عن التعرض لطلاب المدارس بالقتل، وتدمير مدارسهم، علاوة على منع "إسرائيل" المئات من طلاب الجامعات الدارسين في الخارج من السفر لمتابعة دراستهم، وغيرها من الإجراءات التي تمس قطاع التعليم.

أوضح النائب جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية في غزة بأن الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع قد تسبب في إيقاف مشاريع تطويرية في جامعات القطاع بقيمة تزيد عن 50 مليون دولار، وتتضمن منشآت لمدن طبية وتكنولوجية، إلى جانب مبانٍ جامعية[105]. وفي السياق ذاته أعلن وزير التعليم الفرنسي كزافيي داركوس Xavier Darcos أن الاتحاد الأوروبي يبحث مع سلطات الاحتلال عن حل مرضٍ، وشامل لمشكلة عدم تمكن طلاب فلسطينيين من الالتحاق ببعثاتهم في الجامعات الأوروبية نتيجة للإجراءات الإسرائيلية[106].

ونعرض في هذا التقرير الموجز بعض الأرقام التي تخص قطاع التعليم خلال العام الدراسي 2007/ 2008، وما تعرض له جرّاء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

مع بداية العام الدراسي 2007/ 2008، فتحت 370 مدرسة في قطاع غزة أبوابها، مستقبلة نحو 246,475 طالباً وطالبة، وفق ما أفاد به وكيل وزارة التربية والتعليم العالي في قطاع غزة، محمد أبو شقير[107]. إلا أن المسيرة التربوية للعام المذكور تعرضت للتعثر منذ بدايتها؛ بسبب نقص الكتب نتيجة تشديد الحصار، ومنع القرطاسية من الدخول إلى غزة. وفي هذا الشأن، أوضح أوتشا أن طباعة ما يزيد عن 350 ألف كتاب، وهي الكمية التي تحتاجها الأونروا، تتطلب من المطابع العمل بتواصل لفترة

تتراوح من 20 إلى 25 يوماً، "مع افتراض أن الكهرباء ستظل تعمل بشكل جيد وبدون انقطاع"[108]. في حين قدّر تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن نحو 2,722 طالباً وطالبة من مختلف مراحل التعليم قد علقوا في القطاع وباتوا عاجزين عن السفر للالتحاق بمؤسساتهم التعليمية. وبين هؤلاء نحو 722 طالباً وطالبة في مراحل التعليم العالي المختلفة[109].

إضافة إلى ذلك، فقد أدى الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال إلى منع مئات الطلبة الذين قبلوا في جامعات خارج القطاع من السفر للالتحاق بجامعاتهم، وإلى تهديد عدد آخر من الطلاب الدارسين في الخارج ممن كانوا في زيارات لذويهم في القطاع بخسارة مقاعدهم الدراسية. وقدّر تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch عدد الطلاب الذين تواجدوا في غزة ومنعوا بشكل تعسفي من متابعة تعليمهم الجامعي في الخارج بحوالي 670 طالباً، منهم نحو 400 كانوا يحاولون الدراسة في مصر[110].

وأضاف التقرير أن "إسرائيل" حظرت على كل سكان غزة الدراسة في جامعاتها أو جامعات الضفة الغربية، وأنها نادراً ما كانت تسمح للأساتذة الجامعيين والمحاضرين الأجانب بزيارة غزة بغرض التعليم[111]. وفي هذا السياق، أشار رئيس جامعة بيرزيت، نبيل قسيس، إلى أن تلك السياسة أسهمت في خفض نسبة طلاب قطاع غزة الذين يدرسون في الجامعة "من 22% قبل فرض الحصار والإغلاق إلى الصفر في الوقت الراهن"[112].

كما أن تداعيات الحصار قد أدت إلى مشاكل عند الطلاب أنفسهم نتيجة الظروف غير الطبيعية التي يعيشونها. وعلى سبيل المثال؛ ذكرت دراسة أجرتها وكالة الأونروا في قطاع غزة، أن نسبة الفشل الدراسي في أوساط الطلبة بين الصفين الرابع والتاسع بلغت حوالي 80%، وكانت النسبة الأعلى في الصف الرابع الذي فشل 90% من طلابه في مادة الرياضيات[113].

خامساً: الاعتداءات الإسرائيلية

1. الشهداء والجرحى:

على الرغم من تذرع "إسرائيل" بأن هجماتها العسكرية المتواصلة على قطاع غزة كانت تستهدف الخلايا التي تطلق الصواريخ من القطاع، إلا أن تقريراً صادراً عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم B'Tselem) أكد أنه من أصل 293 فلسطينياً قتلوا على يد قوات الاحتلال في قطاع غزة خلال عام 2007، فإن 164 فلسطينياً كانوا مشاركين فعلياً في عمليات ضد تلك القوات عند استهدافهم، يشكلون ما نسبته 56% من إجمالي عدد الشهداء في القطاع، في حين أن 96 من بين الشهداء هم مدنيون، لم يكونوا يشاركون بأية أعمال ضد قوات الاحتلال عند استهدافهم، إضافة إلى 33 آخرين لم يتم التأكد من كونهم مشاركين في تلك الأعمال أم لا[114].

أما في العام 2008 فقد استشهد 910 فلسطينياً، معظمهم سقطوا في قطاع غزة. وحسب الإحصائية السنوية لوكالة قدس برس فإن 844 شهيداً سقطوا في القطاع؛ وكان من بين الشهداء الفلسطينيين 144 طفلاً. وكان يوم 2008/12/27 أكثر الأيام دموية في الأراضي المحتلة منذ حرب عام 1967، والذي كان بداية العملية العسكرية الإسرائيلية "الرصاص المصبوب" Cast Lead، حيث سقط فيه 230 شهيداً، وبذلك سقط في الأيام الخمسة الأخيرة من العام 2008 أكثر من 400 فلسطيني شهيداً في قطاع غزة[115].

وكان عدد الشهداء الذي سقطوا في قطاع غزة خلال التهدئة، التي عقدتها الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل" برعاية مصرية، واستمرت لمدة ستة أشهر (2008/12/19-6/19)، قد بلغ 22 شهيداً[116].

وأشار أوتشا في تقرير أصدره في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، إلى أن حصيلة الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008، بلغ

436 شهيداً، منهم 15 امرأة و79 طفلاً، وسقط في قطاع غزة 389 خلال الفترة نفسها، أي بنسبة بلغت أكثر من90%[117].

وأشارت منظمة بتسيلم إلى أنه وخلافاً لادعاءات رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، جابي أشكنازي Gabi Ashkenazi، من أن 90% من الشهداء الذين سقطوا خلال الحملة التي شنتها قوات الاحتلال في 2008/2/27 تحت اسم "الشتاء الساخن"، والتي استمرت حتى 2008/3/3، في قطاع غزة كانوا مسلحين، فإن الحملة خلّفت 106 شهداء بينهم 54 مدنياً، منهم 25 طفلاً[118].

أما بالنسبة للجرحى، فقد سقط حوالي 1,500 جريح بسبب الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة خلال عام 2007، وفق ما أعلنه مركز المعلومات الوطني الفلسطيني[119].

وأشار أوتشا، في تقرير أصدره في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، إلى أن حصيلة الجرحى الفلسطينيين خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 بلغت 1,911 فلسطيني، بينهم 462 طفلاً[120].

وقبيل الانتهاء من إعداد هذا التقرير فقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين في القطاع جراء العدوان الإسرائيلي منذ 2008/12/27 وحتى فجر 2009/1/6، 575 شهيداً، وأكثر من 2,780 جريحاً[121].

2. الأسرى:

أما بالنسبة لملف الأسرى والمعتقلين، وعلى الرغم من الحديث عن تقدم عملية المفاوضات، بالتوازي مع "النوايا الحسنة" التي كانت تعلن من قبل "إسرائيل"، والمتبوعة بإطلاق بضع مئات من المعتقلين، فقد كان جلّ من أُفرج عنهم من ذوي الأحكام الخفيفة، أو الذين أنهوا ثلثي فترة محكوميتهم، وتركز انتماؤهم في لون فصائلي واحد. كما أن الإحصاءات أظهرت أن أعداد المعتقلين تزايدت بوتيرة عالية،

وقد أعلن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني في 2008/1/2، أن عدد المعتقلين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال عام 2007 وصل إلى 4,600 معتقل[122]، كما أعلنت وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية أن "إسرائيل" اعتقلت خلال عام 2008 ما يزيد عن خمسة آلاف مواطن، منهم أكثر من 700 معتقل من قطاع غزة[123].

أما العدد الكلي للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، فقد بلغ حوالي 11 ألف معتقل[124]، منهم 930 معتقل من قطاع غزة[125].

3. الاعتداء على الأراضي:

على الرغم من اكتمال انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة في 2005/9/12، إلا أن الاحتلال واصل اعتداءاته على أراضي القطاع، ففي 2007/6/28 أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي إعادة ترسيم المنطقة العازلة على طول امتداد الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة بطول 58 كيلومتراً، حيث تم توسيع عرض المنطقة الأمنية للمرة الثانية، وبشكل أحادي الجانب من قبل "إسرائيل"، لمسافة كيلومتر ونصف في الجانب الفلسطيني، على طول الشريط الحدودي للقطاع. وتبلغ مساحة المنطقة الأمنية العازلة التي تسيطر عليها "إسرائيل" اليوم على طول الشريط الحدودي في القطاع 87 كيلومتراً مربعاً، أي ما مقداره 24% من مساحة القطاع البالغة 362 كيلومتراً مربعاً، ليتبقى 275 كيلومتراً مربعاً للفلسطينيين البالغ عددهم حوالي 1.5 مليون نسمة، ما يرفع الكثافة السكانية لقطاع غزة إلى 5,447 نسمة لكل كيلومتر مربع، وهي النسبة الأعلى في العالم[126].

كما أشار أوتشا إلى أن 275 دونماً من الأراضي الزراعية تعرضت للتدمير خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2007 في شرق قطاع غزة، بسبب العمليات العسكرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي[127].

4. الخسائر الاقتصادية الفلسطينية نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

شنّ الجيش الإسرائيلي عدواناً واسعاً على قطاع غزة في 2008/12/27، وتواصل هذا العدوان خلال وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير، ونعرض فيما يلي موجزاً للخسائر الاقتصادية الفلسطينية في الأسبوع الأول من هذا العدوان.

اعترف الجيش الإسرائيلي بعد أسبوع من العدوان المتواصل على قطاع غزة بشنّ 900 غارة جوية بمعدل 100 غارة يومياً، وبمعدل غارة جوية كل 20 دقيقة كمعدل وسطي[128].

وقدر اتحاد المقاولين الفلسطينيين الخسائر، التي تكبدتها المباني، والبنى التحتية في الأسبوع الأول من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بنحو مليار دولار أمريكي. وبناء على المعطيات المتوفرة حتى الآن عن حجم الدمار الذي لحق بالمقدرات الاقتصادية في القطاع، فإن قوات الاحتلال قامت بتدمير:

- 3,624 منزلاً.
- 14 مسجداً.
- 16 مدرسة، والجامعة الإسلامية، وبعض المؤسسات التعليمية الأخرى.
- عشرات المقرات الأمنية.
- مجمع الوزارات الذي يضمّ وزارتي المالية، والأشغال العامة، والذي تمّ تمويله من قبل السلطة الوطنية بقرض قيمته 25 مليون دولار من البنك العقاري المصري العربي.
- 15 وزارة.
- الجسرين الرابطين بين شمال وجنوب قطاع غزة.
- العديد من الشوارع، وشبكات المياه، والكهرباء، والاتصالات.

وبات المواطنون في قطاع غزة يعانون من أزمة سكنية خانقة، إلى أن يتمّ إعادة بناء وترميم ما تمّ تدميره من بيوت حتى الآن، والتي تحتاج إلى 400 مليون دولار. وقدرت بعض الجهات أن ما يزيد عن 13 ألف شخص (ألفي أسرة) شردوا من منازلهم خلال القصف الإسرائيلي. بينما يحتاج ترميم وإعادة بناء المدارس والمؤسسات التعليمية إلى 150 مليون دولار، والوزارات والمجمعات الحكومية والمقرات الأمنية إلى 200 مليون دولار، ومثلها للبنى التحتية. فضلاً عن أن إزالة الردم الناجم عن التدمير في الأسبوع الأول من القصف الإسرائيلي لقطاع غزة بحاجة إلى 200 مليون دولار[129].

خاتمة

يظهر هذا التقرير حجم المعاناة الإنسانية الهائلة في قطاع غزة، وممارسة الكيان الصهيوني لعملية خنق وقتل بطيء لنحو مليون ونصف مليون فلسطيني. إن الكيان الإسرائيلي يضرب بعرض الحائط كافة التزاماته القانونية الدولية تجاه السكان باعتباره قوة احتلال، ويمارس عمليات الإرهاب والتجويع بهدف إذلال وتركيع قطاع غزة، ومحاولة فرض شروطه السياسية على القوة الوطنية.

لقد ظهر من هذه الدراسة أن اتفاقية المعابر التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الكيان الصهيوني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، قد استخدمت بشكل متعسف وإجرامي من قبل الإسرائيليين؛ وأنه يجب إعادة النظر في هذه الاتفاقية، ويجب أن يحصل إجماع فلسطيني وعربي وإنساني شامل على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وفتح الحدود خصوصاً مع الجانب المصري، وأن تُدار الحدود والمعابر بين قطاع غزة ومصر بقرار فلسطيني – مصري.

إن جوهر معاناة قطاع غزة نابعة من الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه، وأهل قطاع غزة لا تنقصهم الخبرات والكفاءات لإدارة اقتصاد ناجح إذا ما زال هذا الاحتلال البغيض.

الهوامش

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، 2008/5/15، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2008/48-2008.html

[2] جريدة **الحياة**، لندن، 2008/12/19.

[3] **الحياة**، 2008/12/19.

[4] جريدة **القبس**، الكويت، 2008/1/19.

[5] جريدة **الأيام**، رام الله، 2007/12/31.

[6] جريدة **القدس**، فلسطين، 2007/7/7.

[7] جريدة **البيان**، الإمارات، 2007/11/20.

[8] Rory McCarthy, Sick are in the Frontline as Supplies and Hope Drain Away for Isolated Gazans, in *The Guardian* newspaper, 27/11/2007, in:
http://www.guardian.co.uk/israel/Story/0,,2217567,00.html

[9] موقع عرب48، 2008/4/28، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=53754

[10] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، غزة، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55

[11] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008/5/13، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/campaigns/arabic/gaza_clouse/narratives_9.html

[12] موقع جمعية "مسلك مركز للدفاع عن حرية الحركة"، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2008/Court%20petition%20Against%20fuel%20cuts%2013.5.08_ar.pdf

[13] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008/11/11، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/clouse/arabic/09-08_report.pdf

[14] المصدر نفسه.

[15] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55

[16] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، 2008/12/17، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_situation_report_2008_12_17_arabic.pdf

[17] المصدر نفسه.

[18] أوتشا، الإغلاق المفروض على قطاع غزة: الآثار الاقتصادية والإنسانية، القدس، كانون الأول/ ديسمبر 2007، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Special_Focus_December_2007_Arabic.pdf؛ وماهر الطباع، تقرير قطاع غزة على حافة الانهيار التام آذار/ مارس 2008، وصلت نسخة منه لمركز الزيتونة بتاريخ 2007/3/26.

[19] موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=554&extra=news&type=55

[20] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2007/11/23.

[21] جريدة **عكاظ**، السعودية، 2008/4/8.

[22] جريدة **الشرق**، الدوحة (قطر)، 2008/1/2.
[23] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=554&extra=news&type=55
[24] المصدر نفسه؛ ووكالة قدس برس إنترناشونال، 2007/11/30.
[25] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55
[26] **الشرق الأوسط**، 2008/3/21.
[27] قدس برس، 2008/1/3.
[28] **الشرق الأوسط**، 2007/11/23.
[29] **الشرق الأوسط**، 2008/3/21.
[30] جريدة **فلسطين**، غزة، 2008/4/29.
[31] أوتشا، الإغلاق المفروض على قطاع غزة، كانون الأول/ ديسمبر 2007، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Special_Focus_December_2007_Arabic.pdf
[32] ماهر الطباع، تقرير اقتصادي شامل حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في محافظات غزة نتيجة إغلاق المعابر خلال الفترة من 2007/6/15 حتى 2007/11/10، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، وصلت نسخة منه لمركز الزيتونة بتاريخ 2007/11/14، ونشرته وكالة سما الإخبارية في 2007/11/11، انظر:
http://www.samanews.com/index.php?id=details&sid=29881
[33] أوتشا، 2008/12/17، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_situation_report_2008_12_17_arabic.pdf
[34] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008/3/2، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/flowers.pdf
[35] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=554&extra=news&type=55
[36] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار على غزة، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=209&extra=news&type=39
[37] ماهر الطباع، تقرير اقتصادي شامل حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في محافظات غزة نتيجة إغلاق المعابر خلال الفترة من 2007/6/15 حتى 2007/11/10.
[38] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=554&extra=news&type=55
[39] ماهر الطباع، تقرير قطاع غزة على حافة الانهيار التام آذار/ مارس 2008.
[40] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55
[41] ماهر الطباع، تقرير قطاع غزة على حافة الانهيار التام آذار/ مارس 2008.
[42] ماهر الطباع، تقرير اقتصادي شامل حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في محافظات غزة نتيجة إغلاق المعابر خلال الفترة من 2007/6/15 حتى 2007/11/10.
[43] Office for the Coordination of Humanitarian Affairs-Occupied Palestinian Territory (OCHA-OPT), The Humanitarian Monitor, No. 31, November 2008, see:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_humanitarian_monitor_2008_11_1_english.pdf
[44] جريدة **الحياة الجديدة**، فلسطين، 2008/1/1.
[45] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/printnews.asp?id=70533

[46] **الأيام**، رام الله، 2007/12/26.
[47] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=554&extra=news&type=55
[48] عرب48، 2007/11/19.
[49] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=554&extra=news&type=55
[50] ماهر الطباع، تقرير اقتصادي شامل حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في محافظات غزة نتيجة إغلاق المعابر خلال الفترة من 2007/6/15 حتى 2007/11/10.
[51] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55
[52] موقع الجزيرة.نت، 2008/4/1، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/82369D68-AC50-488E-AE9B-5BC08102B256.htm
[53] ماهر الطباع، تقرير قطاع غزة على حافة الانهيار التام آذار/ مارس 2008.
[54] أوتشا، الإغلاق المفروض على قطاع غزة، كانون الأول/ ديسمبر 2007، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Special_Focus_December_2007_Arabic.pdf
[55] أوتشا، 2008/12/17، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_situation_report_2008_12_17_arabic.pdf
[56] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55
[57] ماهر الطباع، تقرير قطاع غزة على حافة الانهيار التام آذار/ مارس 2008.
[58] مجموعة البنك الدولي، أخبار تنموية: الضفة الغربية وقطاع غزة، نشرة فصلية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، انظر:
http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZAINARABIC/Resources/ArWBGupdateoct07.pdf
[59] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55
[60] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=432&extra=news&type=40
[61] المصدر نفسه.
[62] المصدر نفسه.
[63] المصدر نفسه.
[64] المصدر نفسه.
[65] جريدة **السفير**، بيروت، 2008/1/25؛ والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2007/12/13، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/clouse/arabic/repot5_07.htm
[66] **الأيام**، رام الله، 2007/12/31.
[67] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2007/11/12، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/clouse/arabic/repot4_07.htm
[68] مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، تقرير بشأن سياسة دولة الاحتلال بإغلاق قطاع غزة، انظر:
http://www.aldameer.org/report%20aldameer20082.doc

[69] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008/11/11، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/clouse/arabic/09-08_report.pdf
[70] الجزيرة.نت، 2008/12/25، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/D589B877-BB16-4F60-ACF1-D07710010597.htm
[71] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55
[72] موقع آرام، 2008/4/27، انظر: http://www.aaramnews.com/website/41058NewsArticle.html
[73] **الحياة الجديدة**، 2008/5/19.
[74] **الأيام**، رام الله، 2008/1/23.
[75] أوتشا، 2008/12/17، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_situation_report_2008_12_17_arabic.pdf
[76] جريدة **الدستور**، عمّان، 2008/12/10.
[77] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55
[78] الجزيرة.نت، 2008/5/30، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3D7D14C5-94B5-436A-AA5D-1FF148066229.htm
[79] المصدر نفسه.
[80] المصدر نفسه.
[81] المصدر نفسه.
[82] **الأيام**، رام الله، 2008/1/23.
[83] جريدة **الأخبار**، بيروت، 2007/12/7.
[84] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1037&extra=news&type=55
[85] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1060&extra=news&type=55
[86] أوتشا، 2008/12/17، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_situation_report_2008_12_17_arabic.pdf
[87] اللجنة الحكومية لمواجهة الحصار، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة.
[88] **الأيام**، رام الله، 2008/5/19.
[89] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1079&extra=news&type=40
[90] جريدة **الخليج**، الإمارات، 2008/12/22.
[91] **الدستور**، 2007/10/22.
[92] **الخليج**، 2008/1/4.
[93] OCHA, Gaza Strip Humanitarian Fact Sheet, Jerusalem, December 2007, in:
http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Fact_Sheet_December_2007.pdf
[94] الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة، 2008/5/21، انظر:
http://www.freedomforpalestine.org/cgi-bin/index.pl/?reports=1211374317
[95] تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55

[96] وكالة قدس نت للأنباء، 2008/12/13، انظر:
http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=89148
[97] جريدة **الاتحاد**، الإمارات، 2008/12/26.
[98] **الأيام**، رام الله، 2008/1/23.
[99] **الاتحاد**، 2008/1/22.
[100] **الحياة الجديدة**، 2008/5/15.
[101] أوتشا، تقرير عن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، أثر نقص الوقود على أوضاع الصرف الصحي في غزة – تلويث البحر، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Situation_Report_2008_April_Arabic.pdf
[102] **الحياة**، 2008/5/7.
[103] أوتشا، 2008/12/17، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_situation_report_2008_12_17_arabic.pdf
[104] جريدة **القدس العربي**، لندن، 2007/11/9.
[105] **الأيام**، رام الله، 2008/10/25.
[106] **الأيام**، رام الله، 2008/12/15.
[107] **الأيام**، رام الله، 2007/9/2.
[108] الجزيرة.نت، 2007/8/28، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/14977469-1CB0-41CE-93F6-13E1E376F7C5.htm
[109] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008/2/5، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/stude.html
[110] منظمة هيومان رايتس ووتش، 2007/11/20، انظر:
http://hrw.org/arabic/docs/2007/11/20/isrlpa17380.htm
[111] المصدر نفسه.
[112] **الحياة الجديدة**، 2007/9/3.
[113] **الأيام**، رام الله، 2008/1/23.
[114] The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'Tselem), Annual Report: Human Rights in the Occupied Territories, 2007.
[115] قدس برس، 2009/1/2، انظر:
http://www.qudspress.com/look/news.tpl
[116] **الحياة**، 2008/12/19.
[117] أوتشا، الأراضي الفلسطينية المحتلة 2009، عملية المناشدة الموحد، ملخص، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_cap2008_summary_arabic.pdf
[118] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/Press_Releases/20080303.asp
[119] وكالة وفا، 2008/1/2.
[120] أوتشا، الأراضي الفلسطينية المحتلة 2009، عملية المناشدة الموحد، ملخص، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_cap2008_summary_arabic.pdf
[121] جريدة **الوطن**، قطر، 2009/1/6.
[122] وكالة وفا، 2008/1/2.

123 قدس برس، 2008/12/6، انظر:
http://www.qudspress.com/look/article.tpl?IdPublication=1&NrIssue=1&NrSection=1&NrArticle=49375&IdLanguage=17

124 المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار(بكدار) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "بيان صحفي حول نتائج مسح حول الخصائص والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي"، كانون الأول/ ديسمبر 2008، انظر:
h ttp://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/prison_a.pdf

125 مركز الأسرى للدراسات، 2008/9/19، انظر:
http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=4845

126 معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2008/1/4، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1247

127 OCHA, Gaza Strip Humanitarian Fact Sheet.

128 **الخليج**، 2009/1/4.

129 **الأيام**، رام الله، 2009/1/5؛ **والشرق الأوسط**، 2008/12/5؛ وتقرير أوتشا حول أوضاع الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، 2009/1/4، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_situation_report_2008_01_04_arabic.pdf

Information Report (1)

The Suffering of Gaza Strip
under
The Israeli Siege

تقرير معلومات (1)

هذا التقرير

هذا التقرير هو طبعة مزيدة ومنقّحة من الإصدار الأول من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير التي تصدر بشكل دوري القراء بمعلومات محدّثة، وموثقة، ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

ويتحدث هذا التقرير عن معاناة قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، خصوصاً في الفترة التي تلت سيطرة حماس على قطاع غزة، أي منذ منتصف سنة 2007، وحتى كانون الثاني/ يناير 2009. ويغطي التقرير معاناة القطاعات الاقتصادية المختلفة من صناعة وتجارة وزراعة وإنشاءات. ويسلط الضوء على الفقر والبطالة ومعاناة أبناء القطاع الصحية والتعليمية، ومعاناتهم بسبب إغلاق المعابر؛ بالإضافة إلى الشهداء والجرحى والأسرى.

رئيس التحرير



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان

تلفون: | 644 803 1 961+ تلفاكس: 643 803 1 961+

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت